الأنوار
الجمعة 16-12-2016 العدد 19396
7

ندوة دولية عن الادارة العامة وبناء دولة القانون في اليسوعية

من ندوة الجامعة اليسوعية

افتتح مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد في جامعة القديس يوسف، الندوة الدولية التي ينظمها عن «الإدارة العامة وبناء دولة القانون من منظار مقارن» على مدى يومين، في قاعة محاضرات غولبنكيان في حرم العلوم الاجتماعية - هوفلان، في حضور وزيرالدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دو فريج، رئيس لجنة الإدارة والعدل البرلمانية النائب روبير غانم، رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عواد، رئيس الجامعة سليم دكاش، مديرة المرصد فاديا كيوان، رئيس مجلس إدارة المعهد الوطني للادارة جورج لبكي، مدير الوكالة الجامعية للفرنكوفونية هيرفي سابوران وفاعليات.

بداية تحدثت كيوان عن بدايات تبلور فكرة المرصد وقالت: «إثر احتفالات الذكرى ال١٤٠ لتأسيس جامعة القديس يوسف طلب منا البروفسور سليم دكاش أن نفكر بالدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في خدمة الدولة، بعد ما شاركت في تأسيسها. فولدت فكرة المساهمة في تمهين موظفي القطاع العام وإضفاء قيمة على الوظيفة العامة».

وتابعت: «من خلال البحث العلمي حول آليات عمل الدولة وسياساتها وعبر تدريب كوادرها العليا، نستطيع أن نطور قيم المواطنة والمساهمة في تعزيز الخير العام لمجتمعنا. ستناقش هذه الفكرة خلال الندوة من منظار مقارن بالتعاون مع خبرات محلية وعالمية ومع مؤسسات حكومية وكوادر إدارية».

بعد أن قدم لمحة تاريخية عن مساهمة جامعة القديس يوسف في إنشاء الإدارات العامة في لبنان، أعلن دكاش «أن الجامعة تريد أن تبقى في خدمة الدولة وإداراتها، لأن إحدى رسالاتها هي لعب دور محفز للتنمية على جميع الصعد».

وقال: «أرى في هذه الندوة خطوة إلى الأمام على طريق تعزيز الحكم الرشيد. إن شاباتنا وشبابنا يدعوننا إلى أن نسلك هذا الطريق. فالحكم هو رشيد وديموقراطي بقدر ما تعمل المؤسسات في إطار من الشفافية».

من جهته اعتبر سابوران «أن الوكالة الجامعية للفرنكوفونية سعيدة بتقديم دعمها لمبادرة إنشاء المرصد، لأنها تتلازم تماما مع قيم وأهداف الوكالة، وأهمها دعم البحث الأكاديمي. وإذا كان هدف المرصد عادة هو درس معطيات نظام معين، فدوره خاصة تقديم اقتراحات تعطي للأبحاث العلمية معناها كمصدر للابتكار والحلول للتحديات التي تواجهها مجتمعاتنا».

أما دو فريج فذكر بتوقيع وزارة التنمية الإدارية مذكرة تفاهم مع المرصد في نيسان ال٢٠١٦، «مما سيمكن الدولة اللبنانية من الاستفادة من خبرات ومعارف الأساتذة الجامعيين والباحثين، عبر مشاريع لها علاقة بهيكلة الإدارة وتطويرها، ويسمح للمرصد بأن يطلع الشعب اللبناني على المشاريع التي تنفذها الدولة والتي تزمع على تنفيذها. إذ أن الرأي العام أصبح أكثر حساسية تجاه التصرفات غير المناسبة لأشخاص يفترض أنهم ضمانة دولة القانون».

ثم تناول الوزير السابق إبراهيم نجار في مداخلاته نقاطا عدة منها التحديات الحالية التي تعيق وظيفة الدولة، معتبرا أن «لبنان لم يعد نموذجا للوظيفة العامة والحكم الرشيد. فمنذ العام ١٩٧٥ حلت الفوضى واجتاحت دوائر الخدمات العامة»، مؤكدا «أن الدولة اللبنانية هي رب العمل في الوظيفة العامة، ولكن مع الوقت تنبه اللبناني إلى الانقسامات الطائفية والمذهبية والمناطيقية، والسياسية التي فخخت عجلة الإدارة».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"